

سياسات البنك الدولي الخاصة بالإجراءات الوقائية

مراجعة وتحديث

ورقة النهج المقترح

10 أكتوبر/تشرين الأول 2012

سياسات البنك الدولي الخاصة بالإجراءات الوقائية، مراجعة وتحديث هذه الوثيقة هي نسخة مترجمة من مذكرة " إذا. وتقدم هذه المذكرة كخدمة للأطراف المعنية والمهتمة. 2012 تشرين أول /أكتوبر 10 خيراتب " حرت قمل اج من لاقورو : كانت ال ترجمة في المذكرة غير متسقة مع النسخة الإنجليزية فإذني تم اعتماد النسخة الأصلية باللغة الإنجليزية.

اختصارات وأسماء مختصرة

إجراءات البنك	BP
اللجنة المعنية بالفاعلية الإنمائية	CODE
قرض لأغراض سياسات التنمية	DPL
الشؤون الخارجية	EXT
مجموعة التقييم المستقلة	IEG
مؤسسة التمويل الدولية	IFC
الإدارة القانونية	LEG
بنوك التنمية متعددة الأطراف	MDB
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	MIGA
منشور العمليات التوجيهي	OD
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	OECD
بيان دليل العمليات	OMS
سياسة العمليات	OP
شبكة سياسة العمليات والخدمات القطرية	OPCS
مذكرة سياسة العمليات	OPN
الإدارة المسؤولة عن إدارة مخاطر العمليات	OPSOR
أداة تمويل البرامج وفقاً للنتائج	PforR
شبكة التنمية المستدامة	SDN
استخدام الأنظمة القطرية	UCS
الأمم المتحدة	UN

سياسات البنك الدولي الخاصة بالإجراءات الوقائية:

مراجعة وتحديث

ورقة النهج المقترح

المحتويات

4	ملخص وافٍ
5	أولاً. خلفية عامة
7	ثانياً. مبررات إجراء المراجعة والتحديث
10	ثالثاً. أهداف المراجعة والتحديث
12	رابعاً. نطاق المراجعة والتحديث
15	خامساً. الإجراءات المكتملة لجهاز الإدارة: تدعيم أنشطة التنفيذ، والإشراف، والرصد، ورفع التقارير
15	سادساً. الفرص والمخاطر
16	سابعاً. عملية المراجعة والتحديث والتشاور بشأنها
19	ثامناً. الموظفون وجهاز الإدارة
19	تاسعاً. الخطوات التالية
20	المرفق 1

ورقة نهج

مراجعة وتحديث سياسات الإجراءات الوقائية

ملخص واف

1. **الغرض من هذه الورقة.** بإصداره ورقة النهج هذه، بدأ البنك الدولي عملية تستغرق سنتين لمراجعة سياساته الحالية بشأن الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية وتحديثها. وتسهم هذه السياسات في تحقيق استدامة مشاريع وبرامج البنك وفعاليتها الإنمائية، وذلك بمساعدتها على تجنب أو تخفيف حدة أي ضرر قد يقع على البشر أو البيئة. ومن شأن هذه المراجعة والتحديث أن يسفرا عن مزيد من الاتساق ما بين السياسات والاحتياجات والتطلعات المتغيرة للبلدان المقترضة، و السياق الخارجي، وكذلك مع أسلوب عمل البنك. وتلخص هذه الورقة تطور سياسات الإجراءات الوقائية، وتشرح النهج المقرر اتباعه، والمبررات، والأهداف المرجوة من وراء عملية المراجعة والتحديث، كما تحدد الخطوط العريضة التي ستشكل إطار هذه العملية.

2. **ميراث إجراء المراجعة.** هناك العديد من الأسباب الداعية إلى إجراء هذه المراجعة لسياسات الإجراءات الوقائية وتحديثها، ومنها: تغير أوضاع البلدان المقترضة؛ زيادة الوعي بقيمة المشاعات العالمية وتعرضها للمخاطر؛ تغير عمليات البنك؛ تزايد دور القطاع الخاص؛ وتقييم سياسات الإجراءات الوقائية الذي أُجري في عام 2010. يدرك البنك جيداً مدى تداخل العوامل الخارجية والداخلية، مما يجعل من مراجعة سياسات الإجراءات الوقائية وتحديثها أمراً قد أن أوانه. هذا فضلاً عن حرص البنك على التشجيع على التنمية المستدامة بيئياً واجتماعياً بين البلدان المقترضة منه، وشركائه الإنمائيين، والمؤسسات المتعاونة معه، والقائمين على الأمر من الممارسين، والمواطنين على حد سواء، بوصفها منافع عالمية عامة.

3. **السياسات الرئيسية قيد المراجعة.** السياسات الرئيسية الخاضعة للمراجعة هي سياسات الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية الثماني، وهي كما يلي: منشور سياسة العمليات 4.01 بشأن التقييم البيئي، ومنشور سياسة العمليات 4.04 بشأن المواطن الطبيعية، ومنشور سياسة العمليات 4.09 بشأن مكافحة الآفات، ومنشور سياسة العمليات 4.10 بشأن الشعوب الأصلية، ومنشور سياسة العمليات 4.11 بشأن الموارد الحضارية المادية، ومنشور سياسة العمليات 4.12 بشأن إعادة التوطين القسرية، ومنشور سياسة العمليات 4.36 بشأن الغابات، ومنشور سياسة العمليات 4.37 بشأن سلامة السدود - وذلك علاوة على السياسة المتعلقة بالاستخدام التجريبي لأنظمة البلدان المقترضة الخاصة بالإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية ("استخدام الأنظمة القطرية") منشور سياسة العمليات رقم 4.00.

4. **نحو إطار جديد متكامل.** من المتوقع أن تؤدي عملية المراجعة والتحديث إلى إيجاد إطار جديد متكامل يستند إلى المبادئ الرئيسية الحاكمة لسياسات الإجراءات الوقائية القائمة، وقد يشمل هذا الإطار على عدة مكونات كالمبادئ، والسياسات، والإجراءات، والإرشادات. والغرض من هذا الإطار المتكامل المقترح هو تعزيز توافق السياسات مع التغيرات الداخلية والخارجية، وإرساء أساس راسخ لقيام شراكة متجددة وراسخة مع البلدان المقترضة بما يؤدي إلى تعزيز الفاعلية الإنمائية.

5. **الفرص والمخاطر.** تتيح عملية المراجعة والتحديث الفرصة أمام البنك للارتقاء بكيفية قيامه بما يلي: (1) تحقيق نواتج بيئية واجتماعية أفضل؛ (2) تدعيم الأنظمة والمؤسسات القطرية؛ و (3) تحسين درجة تغطية المخاطر البيئية والاجتماعية. ويدرك جهاز الإدارة أن سياسات البنك الدولي المتعلقة بالإجراءات الوقائية قد أصبحت معياراً قياسيًّا لغيره من الشركاء الإنمائيين. ورغم وجود هدف صريح لتدعيم فاعلية الإجراءات الوقائية، هناك مخاطر فيما يتصل بإدخال أي تغيير مقترح على الصياغة الحالية لتلك السياسات، من حيث إمكانية أن يفسره البعض باعتباره تخفيفاً للمتطلبات والشروط القائمة. وسوف تُبذل أقصى عناية لإيجاد التوازن السليم بين المطالب والاحتياجات والتطلعات التي قد تتعارض أحياناً فيما بينها، لأن نجاح عملية المراجعة والتحديث من شأنه أن يعود بمزايا عدة على البنك، وعلى البلدان المساهمة فيه، وعلى أصحاب المصلحة المباشرة الداخليين منهم والخارجيين.

6. **تجديد الشراكة مع البلدان المقترضة.** في إطار تكيفه مع الاحتياجات المتغيرة للبلدان المقترضة، سيسعى البنك من خلال هذه العملية إلى تجديد شراكته معهم، وهي شراكة تقوم على التزام مشترك بنواتج الاستدامة البيئية والاجتماعية للمشاريع والبرامج، مع تحسين درجة الوضوح فيما يتعلق بمسؤوليات كل من الشركاء. وسوف يعزز الجيل القادم من سياسات الإجراءات الوقائية هذه الشراكة، مع التأكيد مجدداً على ما تم إرساؤه خلال العقود الماضية من مبادئ وأهداف أساسية لتلك السياسات.

7. **عملية تشاور واسعة وشاملة وشفافة.** سيقوم البنك بهذه العملية بأسلوب تشاوري مع مراعاة العناية الواجبة والشمولية اللازمة لعمل بهذه الأهمية، بما له من آثار محتملة بعيدة المدى. وستتم العملية المقرر لها أن تستغرق 24 شهراً على ثلاث مراحل، تشمل كل منها على عملية تشاور مع العديد من أصحاب المصلحة المباشرة من أجل استقاء مدخلات وتعليقات المعنيين منهم، وذلك بأقصى قدر ممكن من الاتساع، والشمولية، والشفافية.

أولاً. خلفية عامة

8. **تطور سياسات الإجراءات الوقائية.** تجسد سياسات البنك الدولي الخاصة بالإجراءات الوقائية قيمه الأساسية. وهذه السياسات تشكل الركيزة الأساسية لجهود البنك لحماية الناس والبيئة، ولضمان استدامة نواتج التنمية. وقد عادت هذه السياسات بالنفع على البنك والبلدان المتعاملة معه ومجتمع التنمية طوال العقود الماضية. ويعكف البنك حالياً على مراجعة هذه السياسات المهمة وتحديثها بغرض تحسين الوفاء بالاحتياجات المختلفة للبلدان المقترضة، والتصدي للاحتياجات والتحديات الإنمائية الجديدة. ويتوقع البنك أن تسفر عملية المراجعة والتحديث الحالية عن إصدار جيل قادم من سياسات الإجراءات الوقائية التي يمكنها مساعدة البنك على دعم النواتج الإنمائية القابلة للقياس أو "جلب المنافع"، بالإضافة إلى الحفاظ على مبادئ "لا ضرر ولا ضرار" للسياسات الحالية للإجراءات الوقائية.

9. لعشرات السنين، كان من الاهتمامات الرئيسية للبنك الدولي كيفية القيام بشكل فاعل بتقييم ومعالجة الآثار البيئية والاجتماعية لما يموله من مشاريع، وهو ما ينعكس على الكثير من سياسات عملياته وإجراءاتها. فمنذ سبعينيات القرن الماضي، قام البنك بشكل مطرد بإيلاء المزيد من الاهتمام بالفرص والمخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بعملية التنمية. وفي عام 1984، أصدر البنك "بيان دليل العمليات بشأن الجوانب البيئية لعمل البنك الدولي"، موضحاً سياسات البنك وإجراءاته فيما يتعلق بالمشاريع والمساعدات الفنية،

وغيرها من جوانب عمله التي يمكن أن تكون لها تداعيات بيئية. وفُسر مصطلح "البيئية" بمعناه الأوسع، بحيث يشمل كلاً من الأوضاع الطبيعية والاجتماعية، ورفاهة الأجيال الحالية والقادمة.

10. في أعقاب عملية إعادة التنظيم الكبرى التي شهدتها البنك في عام 1987، أخذت توجيهات العمليات تحل تدريجياً محل بيانات دليل العمليات، شاملةً في كثير من الأحيان سياسات مما سبق تحديده في تلك البيانات،¹ ومستحدثةً في ظروف أخرى سياسات جديدة. وتمت معالجة مسألة التقييم البيئي في بداية الأمر في توجيه البنك رقم 4.00، المرفق أ،² الذي حل محله في وقت لاحق توجيه العمليات رقم 4.01 بشأن التقييم البيئي. وأدت القضايا المرتبطة بشمولية توجيهات العمليات ورغبة جهاز إدارة البنك في توحيد وإيضاح ممارسات البنك ومسؤولياته إلى اتخاذ قرار في عام 1992 بأن تحل منشورات سياسات العمليات وإجراءات البنك محل توجيهات العمليات، التي يُعد محتواها ملزماً لموظفي البنك.

11. وفي عام 1997، أعاد البنك الدولي تجميع عشرة من سياسات العمليات على شكل سياسات محددة للإجراءات الوقائية - ست منها تتعلق بالسياسات البيئية، واثنان بالسياسات الاجتماعية، والاثنان المتبقيتان بالسياسات القانونية³ - ووضع إجراءات إدارية لمساندة الامتثال لسياسات الإجراءات الوقائية أثناء مراحل إعداد المشاريع وتنفيذها. وكان الغرض من وضع هذه السياسات هو مساعدة البنك في معالجة القضايا البيئية والاجتماعية الناشئة في المقام الأول عن مشاريع الإقراض الاستثماري الذي يمول شراء السلع والأشغال والخدمات في مجموعة متنوعة وواسعة من القطاعات، وهو ما كان يمثل في ذلك الوقت مجال العمل الرئيسي للبنك الدولي. كما طبقت هذه السياسات على أنشطة المساعدة الفنية التي يساندها البنك وعلى الصناديق الاستثمارية التي يقوم على إدارتها. أما المتطلبات البيئية والاجتماعية المتعلقة بأدوات تمويل البنك الرئيسية الأخرى، ولاسيما قروض سياسات التنمية وتمويل البرامج وفقاً للنتائج، فكانت مدرجة في بيانات سياسات العمليات المنفردة التي تحكم كافة جوانب استخدام الأداة المعنية.

12. **تطور سياسات ومعايير الإجراءات الوقائية لدى مجموعة البنك الدولي.** في عام 2010، أي بعد مرور أكثر من 20 عاماً على إدخال شرط إجراء التقييم البيئي لأول مرة، قامت مجموعة التقييم المستقلة التابعة للبنك الدولي بإجراء تقييم لسياسات البنك الخاصة بالإجراءات الوقائية.⁴ وتظهر هذه الدراسة أن السياسات الوقائية كانت فعالة في اجتناب أو تخفيف حدة الآثار السلبية، ولاسيما في المشاريع ذات المخاطر المرتفعة. كما تبين أيضاً لمجموعة التقييم المستقلة أن جودة الإجراءات الوقائية أثناء مرحلتي التصميم والتقييم المسبق قد شهدت تحسناً خلال الفترة التي غطتها المراجعة (1999-2008). غير أن المجموعة تنبّهت كذلك إلى ضرورة

¹ قبل إعادة تنظيم البنك في عام 1987، كانت سياسات العمليات تُدرج أساساً ضمن بيانات دليل العمليات ومذكرات سياسة العمليات التي كانت جميعها تصدر عن مكتب النائب الأول لرئيس البنك لشؤون العمليات بإذن من رئيس البنك.

² منشور العمليات التوجيهي رقم 4.00، المرفق أ: التقييم البيئي (1989).

³ منشور سياسة العمليات 4.01 بشأن التقييم البيئي، ومنشور سياسة العمليات 4.04 بشأن الموائد الطبيعية، ومنشور سياسة العمليات 4.09 بشأن مكافحة الآفات، ومنشور سياسة العمليات 4.10 بشأن الشعوب الأصلية، ومنشور سياسة العمليات 4.11 بشأن الموارد الحضارية المادية، ومنشور سياسة العمليات 4.12 بشأن إعادة التوطين القسرية، ومنشور سياسة العمليات 4.36 بشأن الغابات، ومنشور سياسة العمليات 4.37 بشأن سلامة السدود، ومنشور سياسة العمليات 7.50 بشأن المشاريع المقامة على مجاري المياه الدولية، ومنشور سياسة العمليات 7.60 بشأن المشاريع المقامة في مناطق متنازع عليها.

⁴ الإجراءات الوقائية والاستدامة في عالم متغير: تقييم مستقل لتجربة مجموعة البنك الدولي"، <http://go.worldbank.org/ZA4YFV9OLO>.

تطويع السياسات الوقائية بحيث تعكس السياق المتغير الذي يعمل فيه البنك الدولي، بما في ذلك بيئة الأعمال سريعة التغير، ونماذج الإقراض وأدوات التمويل الجديدة، فضلاً عن تطور أفضل الممارسات واحتياجات البلدان المقترضة. كما أوصت المجموعة بزيادة التركيز على استخدام السياسات الوقائية في مساندة التنمية المستدامة بيئياً واجتماعياً وفي تقييم مجموعة أوسع نطاقاً من المخاطر والآثار الاجتماعية المحتملة.

13. **سجل عمل جهاز الإدارة.** في يوليو/تموز 2010، ناقش مجلس المديرين التنفيذيين للبنك التقييم الذي أجرته مجموعة التقييم المستقلة وسجل عمل جهاز الإدارة،⁵ الذي التزم فيه الجهاز بالقيام بتحديث وترشيد شاملين لسياسات البنك الوقائية. واستجاب جهاز الإدارة لما توصلت إليه مجموعة التقييم المستقلة من نتائج وما وضعت من توصيات، بما في ذلك ضرورة زيادة التركيز على استخدام السياسات الوقائية في مساندة التنمية المستدامة بيئياً واجتماعياً؛ والمزيد من التشديد على ضرورة تقييم مجموعة أكبر من المخاطر والآثار الاجتماعية المحتملة؛ وإدخال تحسينات على الإشراف؛ واتباع نهج أكثر فاعلية وكفاءة في تقارير الرصد والتقييم والإنجاز، بما في ذلك تعزيز استخدام المؤشرات.

14. **التقدم المحرز منذ إتمام الدراسة التي أعدها مجموعة التقييم المستقلة.** منذ إتمام الدراسة التي أعدها مجموعة التقييم المستقلة، شرع جهاز الإدارة في تنفيذ قدر كبير من الأعمال، منها بناء توافق داخلي في الآراء بشأن نهج عملية المراجعة والتحديث هذه. وفي الوقت نفسه، وفي إطار جهود التحديث الشامل التي يضطلع بها البنك، قام جهاز الإدارة بعدد من عمليات الإصلاح الملموسة، مثل إصلاحات أدوات القروض الاستثمارية ونظم التوريدات والمشتريات، فضلاً عن مبادرة تمويل البرامج وفقاً للنتائج، والتقدم المحرز بشأن آليات معالجة المظالم، والتي استغرقت جميعها وقتاً أطول مما كان متوقعاً. وبالنظر لأن هذه الإصلاحات إما أنجزت بالفعل أو أن العمل مازال جارياً فيها، فإن جهاز الإدارة ملتزم بالمضي قدماً في مراجعة وتحديث الإجراءات الوقائية، بما يتماشى مع التوصيات الواردة في الدراسة التي أعدها مجموعة التقييم المستقلة.

15. **الدراسة التي أعدها مجموعة التقييم المستقلة وعملية مراجعة وتحديث الإجراءات الوقائية.** بالإضافة إلى التقدم المحرز بشأن تنفيذ الالتزامات الواردة في سجل عمل جهاز الإدارة، تمثل الاستنتاجات التي خلصت إليها مجموعة التقييم المستقلة مورداً قيماً ونقطة مرجعية لعملية المراجعة والتحديث. أولاً، تربط هذه الدراسة بين أهمية زيادة التغطية الاجتماعية وقضايا ناشئة محددة، مثل الآثار المتعلقة بالمجتمعات المحلية والمساواة بين الجنسين، والصحة والسلامة. ثانياً، تقدم الدراسة مبررات مقنعة لتعزيز استخدام الأنظمة القطرية من خلال تنقيح النهج المطبق حتى الآن في تقييم الأنظمة، وزيادة التأكيد على تدعيم المؤسسات القطرية. ثالثاً، تتوقع هذه الدراسة إدراج تدابير لتدعيم النهج المستخدم في تصميم وتنفيذ المشاريع التي تستفيد من إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية لتحسين فاعليتها. وأخيراً، تقدم الدراسة مبررات لتحسين الأنظمة والأدوات المتعلقة بالمساءلة ومعالجة المظالم. وسيعمل جهاز الإدارة على ضمان أن تحظى النتائج التي خلصت إليها دراسة مجموعة التقييم المستقلة بالاهتمام في عملية مراجعة وتحديث الإجراءات الوقائية.

⁵ رد جهاز الإدارة/سجل عمل جهاز الإدارة، <http://go.worldbank.org/ZA4YFV9OLO>.

ثانياً. مبررات إجراء المراجعة والتحديث

16. **تداخل العوامل.** يدرك البنك جيداً مدى تداخل العوامل الخارجية والداخلية، مما يجعل من مراجعة سياسات الإجراءات الوقائية وتحديثها أمراً أن أوانه. وقد انتبه جهاز الإدارة إلى الحتمية الإنمائية لتحقيق نتائج مستدامة بيئياً واجتماعياً؛ وتعزيز الاستعانة بالمؤسسات والأنظمة القطرية وتدعيمها؛ والتصدي للتحديات الناشئة على الأصعدة العالمية والإقليمية والقطرية؛ والتكيف مع تغير عمليات البنك. كما أن جهاز الإدارة يعي جيداً ما طرأ على الممارسات الإقليمية والدولية من تطورات في معالجة القضايا البيئية والاجتماعية، ونشوء أطر جديدة للاستدامة يستخدمها بالفعل المجتمع الدولي للتمويل الإنمائي الأوسع نطاقاً. هذا فضلاً عن حرص البنك على التشجيع على التنمية المستدامة بيئياً واجتماعياً بين البلدان المقترضة منه، وشركائه الإنمائيين، والمؤسسات المتعاونة معه، والقائمين على الأمر من الممارسين، والمواطنين على حد سواء، بوصفها منافع عالمية عامة.

17. **تغير أوضاع البلدان المقترضة.** تختلف أوضاع البلدان المقترضة من البنك اليوم اختلافاً كبيراً عما كانت عليه عندما وضعت السياسات الوقائية لأول مرة. فالبلدان المقترضة من البنك اليوم منها بلدان متوسطة الدخل لديها مؤسسات وقدرات جيدة، وبلدان منخفضة الدخل تعاني من ضعف نظم إدارة الحكم والمؤسسات، ومنها أيضاً دول هشة ومتأثرة بالصراعات مما يتطلب إجراءات تدخلية منسقة ومصممة على نحو يلائم احتياجات كل منها. وضمن هذه الأوضاع المتنوعة، توجد بلدان لديها ضمانات دستورية و/أو تشريعات متطورة موضوعة لحماية شعوبها وبيئتها الطبيعية، وبلدان أخرى لديها قدرات فنية ومؤسسية في طور الارتقاء لمعالجة القضايا البيئية والاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإن الجهات التنظيمية في مجموعة كبيرة من البلدان تقوم بتجريب الحوافز والنماذج الاقتصادية والآليات التعاونية الجماعية، فضلاً عن أساليب الوصفات الجاهزة الجاري بالفعل استخدامها في معالجة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية.

18. أدت هذه التغيرات على مر الزمن إلى حدوث تطور في النهج الذي يتبعه شركاء التنمية في تقديم المعونات الدولية. ففي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز فاعلية المعونات والانسجام بين شركاء التنمية، ازداد التشديد على إيجاد توافق وانسجام فيما بين النهج المؤدية إلى الاستدامة البيئية والاجتماعية وبين أدوات شركاء التنمية والأنظمة القطرية للبلدان المقترضة، مثلما ينضح بجلاء في إعلان باريس (2005)⁶ وفي خطة عمل أكرا (2008)⁷، ومثلما تأكد خلال المنتدى رفيع المستوى بشأن فاعلية المعونة الذي عُقد في مدينة بوسان الكورية (2011)⁸. وكذلك استجاب البنك أيضاً لتحديات التغيير في الاستدامة البيئية والاجتماعية من خلال البرنامج التجريبي لاستخدام الأنظمة القطرية⁹. ويعتمد هذا النهج على الأطر والمؤسسات القانونية القائمة لدى البلدان المقترضة في معالجة القضايا التي تشملها السياسات الوقائية أثناء مرحلتها تصميم المشاريع وتنفيذها متى تبين للبنك أنها متساوية في نطاق تغطيتها ومقبولة في تنفيذها.

⁶ انظر الموقع الإلكتروني بشأن الفاعلية الإنمائية: <http://www.oecd.org/dac/aideffectiveness/>. إعلان باريس الذي تم إقراره في 2 مارس/آذار 2005 هو اتفاقية دولية اعتمدها أكثر من مائة وزير ورئيس هيئة وغيره من كبار المسؤولين، والتزموا فيها باسم بلادهم أو منظماتهم بالاستمرار في تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الانسجام والتوافق في جهود إدارة المعونة في مقابل النتائج من خلال مجموعة إجراءات ومؤشرات قابلة للرصد.

⁷ **خطة عمل أكرا** وضعت في عام 2008 وتستند إلى الالتزامات المتفق عليها في إعلان باريس.

⁸ <http://www.aideffectiveness.org/busanhlf4/>

⁹ للاطلاع على استخدام الأنظمة القطرية، انظر الموقع الإلكتروني للبنك: <http://go.worldbank.org/RHRJVXDW60>

وقد تم في وقت لاحق التوسع في هذه المشاريع التجريبية، التي كانت تركز في بادئ الأمر على المشاريع القائمة بذاتها، لتشمل البرامج على مستوى القطاعات، وأصبح لدى البنك الآن منهجية نشطة لمراجعة عمل تلك الأنظمة. ويستتير البنك في تفكيره في كيفية مساعدة البلدان المقترضة في تدعيم مؤسساتها وأنظمتها القطرية بما اكتسبه من خبرات في هذه المشاريع التجريبية الرائدة، فضلاً عما اكتسبه البنك الآسيوي للتنمية من خبرات في مجال الأنظمة القطرية.

19. **آفاق خارجية متغيرة.** على مر العقدين الأخيرين من الزمن، تزايد تدريجياً الوعي بقيمة المشاعات العالمية ونقاط ضعفها، بما في ذلك المناخ والمحيطات، وكذلك المنافع العالمية العامة، كالتنوع البيولوجي. وعلى الرغم من إحراز تقدم على المستوى القطري، فلا يزال متخذو القرارات وواضعو السياسات يواجهون مصاعب في مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية على المستوى العالمي أو الإقليمي، وفي تحديد سبل إدخال الاعتبارات البيئية والاجتماعية كعوامل في اتخاذ القرارات والإجراءات الجماعية. ويترك تغير المناخ بوجه خاص أثراً سلبياً باطراد على التنمية، بإسهامه في تغير أنماط الطقس وتزايد معدل تكرار الكوارث الطبيعية كالفيضانات وموجات الجفاف. وهذه الآثار بدورها تؤثر في تقلبات أسواق المواد الغذائية وتهدد أولئك الذين يعانون بالفعل من التهميش أو قابلية التأثر. وليست القضايا المتصلة بالأراضي، والموارد الطبيعية، والنظم البيئية، والتوسع العمراني، والهجرة القسرية أو الاقتصادية، والتهميش، وانعدام المساواة، وأزمات الغذاء والطاقة، سوى أمثلة قليلة بارزة على القضايا التي تتطلب اليوم الانتباه من جانب مشاريع البنك وبرامجه. وتشكل هذه التحديات مخاطر ملموسة على التنمية خلال العقود المقبلة. وسوف تؤخذ هذه المخاطر الإنمائية المهمة في الاعتبار في عملية المراجعة.

20. **تغير عمليات البنك.** خلال العقد المنصرم، طرأ تغير ملموس على أنواع المشاريع والبرامج التي يمولها البنك، فضلاً عن أدوات تمويله. وأصبح البنك اليوم يقدم للبلدان المقترضة منه قروض سياسات التنمية (2004) وقروض تمويل البرامج وفقاً للنتائج (2012)، علاوة على الإقراض الاستثماري. ولا يزال الإقراض الاستثماري يقع في صميم عمليات البنك - فخلال السنوات الثلاث الماضية، شكلت العمليات الاستثمارية 82 في المائة من مشاريع البنك و 66 في المائة من ارتباطاته المالية. وفي الوقت نفسه، أصبحت البلدان المقترضة اليوم تنتفع بالقروض الاستثمارية في استخدامات شتى. فضلاً عن اكتساب أصول عينية، كمرافق البنية التحتية، تسهم القروض الاستثمارية في تمويل بناء المؤسسات، والتنمية الاجتماعية، وتحسين بيئة السياسات العامة من أجل اجتذاب رأس المال الخاص. ويتم في الوقت الراهن إعادة النظر في الإجراءات الخاصة بأدوات الإقراض الاستثماري من أجل توفير المرونة اللازمة للبلدان المقترضة للتكيف مع مختلف الأوضاع المتنوعة، وسرعة الاستجابة، وتحسين النتائج الإنمائية.¹⁰ وعلاوة على ذلك، فإن بيانات سياسات العمليات التي تحكم أدوات تمويل قروض سياسات التنمية وقروض تمويل البرامج وفقاً للنتائج تتضمن بنوداً محددة فيما يتعلق بالجوانب البيئية والاجتماعية. وتخضع هذه البيانات لمراجعات دورية منفصلة في ضوء الخبرة المستمدة من تجارب تنفيذ هذه الأدوات. وسوف تسعى مراجعة السياسات الوقائية المتعلقة بالإقراض الاستثماري إلى الاستجابة لما سلف ذكره من تغيرات في عمليات البنك، إدراكاً منا بأن كافة أدوات البنك التمويلية إنما تسعى لمساندة تحقيق نتائج مستدامة بيئياً واجتماعياً.

¹⁰ انظر الموقع الإلكتروني لإصلاح الإقراض الاستثماري: <http://go.worldbank.org/QE64AT0D50>.

21. **الدور المتنامي للقطاع الخاص.** شهد دور القطاع الخاص هو الآخر تطوراً خلال العقدین الماضیین. فقد صار القطاع الخاص يضح باطراد استثمارات على شكل شراكات بين القطاعين العام والخاص في مختلف القطاعات التي تعود بالنفع على التنمية. ونتيجة لذلك، صار القطاع الخاص متعاملاً وشريكاً مهماً في مشاريع التنمية التي تساندها مجموعة البنك الدولي. وفي عام 2006، حولت مؤسسة التمويل الدولية سياساتها الوقائية إلى معايير أداء ترمي إلى مساعدة المؤسسة والمتعاملين معها في إدارة المخاطر وتحقيق نتائج تتسم بالاستدامة. وأدى هذا التحول إلى انتقال بؤرة التركيز من إجراءات الوصفات الجاهزة إلى تركيز مباشر وصريح على أنظمة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية لدى المتعاملين مع المؤسسة. وقد اعتمدت عدة مؤسسات مالية دولية مشاركة في مشاريع القطاع الخاص معايير الأداء المذكورة، وبدأت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في تطبيقها منذ عام 2007. واعتباراً من السنة المالية 2013، سيقوم البنك الدولي هو الآخر بتطبيق هذه المعايير في تمويله أو مسانده لمشاريع القطاع الخاص المقامة في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية والقطاعات ذات الصلة.¹¹ ورغم اختلاف البنك الدولي في أدواره ومسؤولياته عن مؤسسة التمويل الدولية والقطاع الخاص، فقد تستفيد عملية المراجعة والتحديث من تقدير قيمة ومدى إمكانية المواءمة بين نهج البنك المتعلق بالاستدامة البيئية والاجتماعية وبين سياسات الاستدامة ومعايير الأداء المعمول بها لدى مؤسسة التمويل الدولية، وغيرها من المبادرات التي تستمد منها المرجعية.

ثالثاً. أهداف المراجعة والتحديث

22. **الهدف الأساسي.** يتمثل الهدف الأساسي للمراجعة في تدعيم فاعلية السياسات الوقائية بغية تعزيز النواتج الإنمائية لعمليات البنك. وتهدف المراجعة إلى إيجاد إطار جديد متكامل يتضمن صياغة واضحة للأهداف، وتحديد سياسات العمليات من أجل تلبية الأهداف، ووصفاً للإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ تلك السياسات. وسوف تستند عملية المراجعة والتحديث إلى ما هو قائم من المبادئ الرئيسية الحاكمة للسياسات الوقائية؛ وتوضيح الأهداف والنتائج المرجوة؛ والتمييز بين السياسات والمبادئ والإجراءات؛ وتحسين درجة الانسجام بين السياسات؛ وتوحيد السياسات التي تتسم بالتجزؤ أو الازدواجية، وتبسيط الإرشادات والمبادئ التوجيهية. وبالإضافة إلى ذلك، سيحدد الإطار بوضوح الأدوار والمسؤوليات التكميلية، وإن كانت متميزة، لكل من البنك والبلدان المقترضة. وأخيراً، سيشمل الإطار الأنظمة والأدوات الخاصة بتنفيذ البنك والبلد المقترض للسياسات اليومية. وهذا النهج يعكس مبادرات السياسات التي اتخذتها مؤسسة التمويل الدولية وغيرها من بنوك التنمية متعددة الأطراف، بما في ذلك البنك الأفريقي للتنمية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، فضلاً عن جهات أخرى في السنوات القليلة الماضية التي أدخلت سمات جديدة، مثل المبادئ الحاكمة، ووضوح الأدوار والمسؤوليات بين المقرض والمقترض، وأخذ القضايا البيئية والاجتماعية بعين الاعتبار بأسلوب متكامل.

¹¹ اقتراح إقرار وتطبيق معايير أداء البنك الدولي على مشاريع القطاع الخاص التي يساندها البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ المؤسسة الدولية للتنمية (R2012-0130).

23. ومن منظور الفاعلية الإنمائية وفاعلية عمليات البنك، تسعى عملية المراجعة والتحديث إلى تمكين البنك من تحقيق النتائج الآتي ذكرها: تجديد شراكة البنك مع البلدان المقترضة؛ والمساعدة في معالجة المخاطر البيئية والاجتماعية خلال العقد المقبل؛ وزيادة الفاعلية والكفاءة والالتزام بالأطر الزمنية؛ وتحقيق الانسجام والترابط والتوحيد فيما بين السياسات.

24. **تجديد الشراكة مع البلدان المقترضة.** يسعى البنك إلى تجديد شراكته مع البلدان المقترضة منه، وهي شراكة مبنية على التزام مشترك بنواتج الاستدامة البيئية والاجتماعية للمشاريع والبرامج، مع زيادة شفافية بشأن مسؤوليات ودور كل من الشركاء. ومن شأن مثل هذه الشراكة أن تستفيد من القدرات المتزايدة للعديد من البلدان المقترضة على تحديد وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية، وذلك من أجل تعزيز الفاعلية الإنمائية. ومتى كان البلد المقترض يفقر إلى مثل هذه القدرات، فبمقدور البنك أن يوفر له برامج مفصلة خصيصاً لبناء القدرات والمؤسسات بغية تدعيم مؤسسات ذلك البلد وأنظمتها. ويتسق هذا النهج مع الاتجاهات السائدة بالمجتمع الإنمائي الدولي من أجل المضي قدماً نحو إيجاد نموذج تعاوني ميسر بين مؤسسات التمويل والبلدان المقترضة. ونظراً لأن مثل هذا التحول يمثل نقلة معقدة يتعذر تحقيقها في عمليات البنك من خلال مراجعة السياسات وحدها، فإن إيجاد إطار متكامل يستطيع: (أ) إيجاد رؤية مشتركة لنتائج الاستدامة البيئية والاجتماعية المرجوة، وصياغة القيم التي تقوم عليها عمليات البنك؛ (ب) زيادة تعزيز الروابط فيما بين المؤسسات القطرية والبنك ومساعدة البلدان المعنية في تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية؛ و (ج) مساعدة البنك في رسم وتقديم معارف وبرامج بناء القدرات والمؤسسات المفصلة خصيصاً لتلائم كل بلد.

25. **المساعدة في معالجة المخاطر البيئية والاجتماعية للعقد القادم.** من شأن وضع إطار متكامل أن يتيح إمكانية الاستئارة به في تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية القائمة والناشئة. ومن بين هذه القضايا، على سبيل المثال لا الحصر، تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وازدياد درجة حمضية المحيطات، والهجرة الاقتصادية والقسرية، والأوبئة التي تهدد الصحة العامة. وقد يكون بعض هذه التحديات مقتصرًا على المشاعات العالمية؛ لكن بعضها الآخر قد يكون ذا طبيعة إقليمية أو قطرية. ويمكن لوضع إطار متكامل جديد أن يتيح للبنك والبلدان المقترضة منه وشركائه الإنمائيين منهجية محدثة لمعالجة الآثار والمخاطر العامة والخاصة المرتبطة بتلك التحديات الجديدة والقائمة. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الإطار يمكن أن يعكس الجوانب المناسبة لنهج تقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية التي لا تتضمنها السياسات الوقائية الحالية، وإن كانت بعض المؤسسات، سواء العامة منها أو الخاصة، قد أفلحت في استغلالها، أو تم الاعتراف بها بصفة عامة باعتبارها ممارسات دولية جيدة في مجالات تقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية.

26. **زيادة الفاعلية والكفاءة والالتزام بالأطر الزمنية.** سيسعى الإطار المتكامل المراد وضعه إلى تحسين نوعية وسرعة اتخاذ القرار وإدارة المخاطر، وصياغة أدوار ومسؤوليات الأطراف المشاركة، وتحسين الرصد والإشراف. كما يمكنه، بشكل أكثر تحديداً، أن يعود على العمليات بالعديد من الفوائد، مثل:

- تعزيز التوجه نحو تحقيق النتائج - من خلال التشجيع على زيادة التركيز على استدامة النتائج الإنمائية المرجوة، فضلاً عن توفير أدوات، كالمؤشرات مثلاً، لقياس النتائج بغية مساعدة فرق العمل في التركيز على تحقيق نواتج المشاريع المستهدفة.

- **زيادة وضوح أدوار ومسؤوليات البنك والجهات المقترضة -** من خلال التمييز بين الأدوار والمسؤوليات المنفصلة، وإن كانت متكاملة فيما بينها، للبنك والجهات المقترضة، وكذلك أية أطراف ثالثة ذات صلة مثل الشركاء الإنمائيين، فيما يتعلق بمراعاة الاستدامة البيئية والاجتماعية طوال دورة المشروع أو البرنامج المعني.
- **تعزيز إدارة المخاطر -** من خلال إحداث نقلة محسوبة نحو تخفيف وإدارة المخاطر طوال دورة حياة عملية ما، بما يتناسب مع درجة هذه المخاطر. ويمكن للبنك أن يزيد من استخدامه لنهج يستند إلى تحليل المخاطر في إدارة محفظته المالية بالاستعانة بمؤشرات مخاطر قابلة للرصد والقياس بحيث يمكن الاستئارة بها في اتخاذ القرار، من حيث التحديد المسبق لدرجة القدرة على تحمل المخاطر. ومن شأن مثل هذه النقلة نحو إدارة المخاطر طوال دورة حياة عملية ما أن تساعد البنك في تحسين نواتج الاستدامة. كما أن من شأنها أن تتيح لفرق العمل أن تقيس بدرجة أكبر من الدقة تكاليف تحقيق أهداف ومتطلبات المشروع أو البرنامج المعني. وهذه مهمة معقدة تتطلب أيضاً ترشيد الحوافز الداخلية التي تشتمل على قدم المساواة كلاً من إعداد المشروع وتنفيذه.

27. **تحقيق الانسجام والترابط والتوافق فيما بين السياسات.** ستتطر عملية المراجعة والتحديث في مزايا تحقيق الانسجام والترابط مع الجوانب ذات الصلة من أطر الاستدامة الأخرى وأفضل الممارسات الدولية المعترف بها. وستأخذ العملية في اعتبارها ما طرأ مؤخراً من تحديثات على السياسات الوقائية لبنوك التنمية الأخرى متعددة الأطراف، ولاسيما تلك التي تتعامل مع البلدان المقترضة من كل من القطاعين العام والخاص. أما فيما يتعلق بمجموعة البنك الدولي نفسها فسوف تستتير عملية المراجعة والتحديث بتطبيق البنك لمعايير الأداء المتعلقة بمشاريع القطاع الخاص التي يمولها البنك أو يساندها. وعلاوة على ذلك، فسوف تأخذ العملية في الاعتبار نهج التنمية المستدامة التي يطبقها الآخرون، بما في ذلك مبادرات القطاعين العام والخاص التي تتخذ من معايير الأداء مرجعاً لها (مثل مبادئ التعادل، والنهج المشترك الذي تتبعه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تجاه وكالات ائتمان التصدير، ومؤسسات التنمية المالية الأوروبية)، ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبنوك التنمية الأخرى متعددة الأطراف، وشركاء التنمية الثنائية، والحكومات الأعضاء.

28. **تعزيز الشفافية في عمليات البنك الدولي.** أخيراً، يشير جهاز الإدارة إلى أن عملية المراجعة والتحديث الراهنة تأتي في وقت تتعزز فيه الشفافية على نحو غير مسبوق في جميع جوانب عمليات البنك. ومن شأن هذه الأجواء من الشفافية أن تدعم عملية المراجعة والتحديث لتحقيق أهداف البنك المقررة في تطوير الإطار المتكامل.

رابعاً. نطاق المراجعة والتحديث

29. **النطاق العام.** مثلما سلف الذكر في الفقرة رقم 19، من المتوقع أن تؤدي عملية المراجعة والتحديث إلى إيجاد إطار جديد متكامل يحدد كيف يمكن لأدوات البنك أن تحقق نتائج إنمائية أفضل. وفي هذا الإطار، ستركز التعديلات المقترحة للسياسات على تطبيق السياسات الوقائية على الإفراض الاستثماري بالنظر إلى أهمية هذه الأداة بالنسبة للبنك والبلدان المقترضة منه. وفي ظل هذا النهج، سيتمثل محتوى السياسات الرئيسي لعملية المراجعة والتحديث على المجموعة التالية من السياسات الوقائية:

- ثمان سياسات للإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية (انظر الإطار رقم 1 أدناه)؛
- السياسة المتعلقة باستخدام أنظمة البلدان المقترضة في الوقاية البيئية والاجتماعية ("استخدام أنظمة البلدان المقترضة")، منشور سياسة العمليات رقم 4.00.

الإطار 1: أهم السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية	
• منشور سياسة العمليات 4.11 بشأن الموارد الحضارة	• منشور سياسة العمليات 4.01 بشأن التقييم المادية
• منشور سياسة العمليات 4.12 بشأن إعادة التوطين	• منشور سياسة العمليات 4.04 بشأن البيئي
• منشور سياسة العمليات 4.36 بشأن الغابات	• منشور سياسة العمليات 4.09 بشأن المواطنين الطبيعية
• منشور سياسة العمليات 4.37 بشأن سلامة السدود	• منشور سياسة العمليات 4.10 بشأن الشعوب مكافحة الآفات
	• منشور سياسة العمليات 4.10 بشأن الشعوب الأصلية

30. يخضع منشور سياسة العمليات رقم 7.50 بشأن المشاريع المقامة على مجاري المياه الدولية لعملية إعادة نظر. ولدى الانتهاء من هذه العملية، سينظر البنك في وضع هذه السياسة بالنسبة إلى عملية المراجعة والتحديث. ولن تشمل هذه العملية منشور سياسة العمليات رقم 7.60 بشأن المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها.

31. علاوة على ذلك، قد يراجع البنك سياسات عمليات أخرى ذات صلة، مثل بعض ما تبقى من سياسات العمليات الواردة في سلسلة منشورات العمليات 4، فضلاً عن سياسات العمليات التي كان معمولاً بها فيما مضى. ولن يراجع البنك خلال عملية المراجعة والتحديث المزمعة منشور إجراءات البنك رقم 17.55 والخاص بهيئة التفيتش.

32. **مؤسسات وأنظمة البلدان المقترضة.** سيسعى البنك لاستطلاع آراء البلدان المقترضة ومقترحاتها حول كيف بإمكانه أن يساعد ويدعم بشكل أفضل مؤسسات البلدان المقترضة وأنظمتها من أجل تحقيق نتائج قابلة للقياس. وبداية من المرحلة الأولى للمشاورات (انظر أدناه) وعلى امتداد فترة المراجعة والتحديث، سيقوم البنك بتنظيم اجتماعات مع مكاتب المديرين التنفيذيين وكذلك مع ممثليه المقيمين بالبلدان المقترضة والجهات ذات الصلة سعياً إلى استطلاع آرائهم ومقترحاتهم.

33. **معالجة القضايا الاجتماعية.** ستنتظر المراجعة في السبل التي يمكن من خلالها للإطار المتكامل أن يكفل بدرجة أفضل حدوث معالجة شاملة للمخاطر والفرص البيئية والاجتماعية ضمن عملية تقييم متكاملة مكملة للاستمرار في استخدام إجراءات معينة في المشاريع التي تنطوي على إعادة توطين قسري أو شعوب أصلية. كما ستجري أيضا مراجعة قضايا الإفصاح عن المعلومات، والتشاور، والمشاركة المستمرة للمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المباشرة، وتسوية المنازعات والحيلولة دون نشوئها، ومعالجة المظالم على مستوى المشروع أو البرنامج المعني.

34. **معالجة القضايا التي تشملها معايير الأداء الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية.** اشتملت معايير أداء مؤسسة التمويل الدولية في نسختيها الصادرتين في عام 2006 و عام 2012 على عدة مجالات جديدة.¹² وهذه المجالات هي المخاطر التي ترى المؤسسة أنها متكررة الحدوث في المشاريع الدولية، ومن ثم فإنها تتطلب إعادة النظر في إجراءات المؤسسة خلال التقييم المسبق للمشروع والإشراف عليه. وتدل تجارب المؤسسة على أن معالجة هذه القضايا تتيح إمكانية الاستثمار في السياقات ذات المخاطر المرتفعة. ومع أن معالجة المؤسسة لهذه المخاطر إنما صُممت خصيصاً لنموذج عملها الذي يتركز على القطاع الخاص، فمن الممكن أن يستتير بها البنك في دراسته لمثل هذه المجالات من مجالات المخاطر ضمن عملية المراجعة المقترحة هنا.

35. **معالجة المجالات الناشئة.** طلب بعض أصحاب المصلحة المباشرة من البنك أن يأخذ في اعتباره خلال عملية المراجعة والتحديث عدداً من المجالات التي لا تشملها المجموعة الحالية من السياسات الوقائية. ومن بين هذه المجالات حقوق الإنسان، صحة العمال وسلامتهم المهنية، المساواة بين الجنسين، ذوي الإحتياجات الخاصة، الموافقة الحرة المسبقة والمستتيرة للشعوب الأصلية، يازة الأراضي والموارد الطبيعية، وتغير المناخ. وسيكون فحص هذه المجالات، وما إذا كان باستطاعة البنك معالجتها، وسبل ذلك، جزءاً من عملية المراجعة. وسوف يقوم البنك بإجراء حوار داخلي حول هذه المجالات، على أن تعقبه مشاورات مع أصحاب المصلحة المباشرة وخبراء خارجيين.

36. **تحليل الدروس المستفادة.** ستستتير عملية المراجعة والتحديث بما قام ويقوم به البنك من عمل تحليلي ومراجعات، علاوة على الدروس المستفادة من التقييمات السابقة ومراجعات الامتثال. وقد شرع البنك خلال الأشهر القليلة بإجراء مناقشات مع شركائه الإنمائيين، الثنائيين منهم أو متعددي الأطراف، من أجل التعرف على ما لديهم من دروس مستفادة وابتكارات في تطبيقهم للسياسات البيئية والاجتماعية. وسيكون من المفيد استلهم الدروس المستفادة من تطبيق مؤسسة التمويل الدولية لإطار الاستدامة المصمم خصيصاً من أجل مشاريع القطاع الخاص، وكذلك النهج الذي سلكته بعض بنوك التنمية متعددة الأطراف التي وضعت لنفسها سياسات وقائية خاصة كي تلبي احتياجات كل من القطاعين العام والخاص.

37. **النظر في خيارات السياسات والخيارات الأخرى.** فعلى الرغم من أن البنك سيشرع في عملية تقصي للمجالات المذكورة أعلاه، فإن هناك عدداً من السبل الممكنة لمعالجتها، قد لا يصلح كلها لوضعها على شكل سياسات وقائية. ومن بين المتاح من الخيارات المحتملة الأخرى معالجة القضايا في إطار المبادئ، أو الإجراءات، أو الإرشادات ضمن الإطار المتكامل المزمع وضعه، أو من خلال

¹² للاطلاع على مقارنة تفصيلية بين السياسات الوقائية ومعايير الأداء الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية عام 2012، يُرجى زيارة الموقع

الإجراءات التخيلية الأخرى للبنك مثل العمل التحليلي المسبق، وحوار السياسات، ومناقشة إستراتيجيات الشراكة القطرية، والبرامج العالمية أو الإقليمية، أو إنشاء منتدى للعمل مع الشركاء الخارجيين. كما تجدر الملاحظة أنه بالنظر إلى أنه يتعين على البنك أن يعمل في حدود التفويض الممنوح له ونموذج أعماله، فقد يكون من المتعذر أو من غير المناسب للبنك أن يعالج كافة المجالات التي قد يتم تحديدها أو النظر إليها أثناء عملية المراجعة والتحديث. وعلاوة على ذلك، فسوف يتم فحص وتمحيص كافة السياسات المقترحة لضمان اتساقها مع تفويض البنك كما ورد في اتفاقية إنشائه.

خامسا. الإجراءات المكتملة لجهاز الإدارة:

تدعيم أنشطة التنفيذ، والإشراف، والرصد، ورفع التقارير

38. تتيح عملية المراجعة والتحديث فرصة لقيام جهاز الإدارة في موازاة ذلك بعدد من الإجراءات المكتملة من أجل تحسين تطبيق الأنشطة الجارية بموجب السياسات الوقائية الحالية، وتنفيذها، والإشراف عليها، ورصدها، ورفع التقارير الخاصة بها، وتقييمها. وقد ورد بعض هذه الإجراءات بالفعل في سجل عمل جهاز الإدارة رداً على التقييم الذي أجرته مجموعة التقييم المستقلة، وهي الآن قيد التنفيذ. كما يجري حالياً تحديد التغييرات الإجرائية والإرشادية الإضافية والمكتملة التي لا تتطلب إدخال تغيير على السياسات، وذلك بغية تحسين نوعية المشاريع وجودتها من خلال كل من الإعداد المسبق والإشراف اللاحق. وكذلك ينظر جهاز الإدارة في سبل إحداث تحول في ثقافة موافقة البنك لتصبح ثقافة تركز على التنفيذ، والنوعية، والنتائج. ومن شأن هذه الإجراءات بدورها أن تنير الطريق أمام عملية المراجعة والتحديث، كما ستساعد موظفي البنك وجهاز إدارته في التجهيز لتحول منظم إلى إطار متكامل جديد.

سادسا. الفرص والمخاطر

39. **الفرص.** من شأن نجاح عملية المراجعة والتحديث أن يعود بالكثير من المزايا على البنك، وعلى البلدان المساهمة فيه، وعلى أصحاب المصلحة المباشرة الداخليين منهم والخارجيين، ومنها: (1) تحقيق نتائج بيئية واجتماعية أفضل؛ (2) تدعيم الأنظمة والمؤسسات القطرية؛ و (3) تحسين درجة تغطية المخاطر البيئية والاجتماعية. ويمكن للإطار المتكامل المزمع وضعه أن يصبح عملياً من المنافع العامة العالمية بقيامه بدور المرجع الواقعي لإدارة المخاطر بالنسبة لبنوك التنمية الأخرى متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية الأخرى التي تتعامل مع القطاع العام. ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى الارتقاء بمستوى معالجة الآثار والمخاطر البيئية والاجتماعية السلبية، وتعزيز الآثار الإيجابية القابلة للقياس فيما يتعلق بالاستدامة البيئية والاجتماعية، والفاعلية الإنمائية، علاوة على كفاءة العمليات.

40. **المخاطر.** تُعد السياسات الوقائية من أبرز سياسات عمليات البنك. فهي تتسم بتعدد طبيعتها، وتجذب اهتماماً شديداً من جانب مجموعة متنوعة وأوسع نطاقاً من أصحاب المصلحة المباشرة. وقد تطورت هذه السياسات على مر الزمن، وصارت تمثل بالنسبة للبنك مجالاً للتعلم والتكيف المستمرين فيما يتعلق بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. وفي حين تمثل عملية المراجعة والتحديث فرصة ثمينة جاءت في الوقت المناسب للارتقاء بالسياسات الوقائية، فإنها تستتبع أيضاً مواجهة تحديات على العديد من المستويات. فإدخال أي تغيير مقترح على الصياغة الحالية للسياسات الوقائية قد يفسره البعض باعتباره تخفيفاً للمتطلبات والشروط القائمة. ويمكن لكثرة الأصوات، المتعارضة أحياناً، التي تزعم أنها تمثل مصالح أصحاب المصلحة المباشرة أن تؤدي إلى حدوث استقطاب في النقاش،

وتجعل من الصعب إيجاد توافق في الآراء. وسوف يسعى البنك إلى إيجاد التوازن المناسب، مسترشداً في ذلك بالتفويض الممنوح له، وأهدافه الإنمائية العامة، والاعتبارات التنفيذية.

سابعاً. عملية المراجعة والتحديث والتشاور بشأنها

أصحاب المصلحة

41. **التعرف على مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من أصحاب المصلحة.** يسعى البنك إلى إشراك العديد من أصحاب المصلحة المباشرة والاستفادة من مدخلاتهم طوال عملية المراجعة والتحديث. ووصولاً إلى هذه الغاية، سوف يشرك البنك البلدان المساهمة به والمعنيين بالأمر من أصحاب المصلحة داخل البنك وخارجه، بهدف استطلاع آرائهم والاستعانة بمدخلاتهم. كما تهدف عملية التشاور أيضاً، بإشراكها مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من أصحاب المصلحة في الحوار، إلى بناء قاعدة للحوار فيما بين البنك وأصحاب المصلحة فيما يقوم به من أعمال بحيث يمكن أن يستمر تطبيق الإطار الجديد المتكامل في الاستفادة من مختلف جهات النظر حتى بعد انتهاء عملية المراجعة والتحديث هذه.

42. **التشاور مع الحكومات المساهمة.** من الأمور المحورية لعملية المراجعة والتحديث ذلك التنوع في التجارب ووجهات النظر والمعارف والتوقعات لدى حكومات البلدان المساهمة في البنك. وسيسعى جهاز الإدارة للحصول على المشورة من مجلس المديرين التنفيذيين بشأن التوصل إلى أفضل السبل لتنظيم المشاورات داخل البلدان المعنية مع المساهمين من أجل فهم ما لديها من خبرات وآراء وأولويات على المستويين الوطني ودون الوطني. وفي حالة البلدان المانحة، ستشمل المناقشات مدى اهتمامها واستعدادها لتقديم مساعدات موجهة تستهدف تسهيل عملية تدعيم الأطر المؤسسية وبناء القدرات في البلدان المقترضة.

43. **التشاور مع المعنيين بالأمر من أصحاب المصلحة الداخليين.** يتمتع جهاز إدارة البنك وموظفوه بخبرة عقدين من الزمن في تطبيق السياسات الوقائية وتنفيذها. وسوف تستفيد عملية المراجعة والتحديث من هذه الخبرات بالكامل. ولكي يتحقق ذلك، سوف يتم إجراء مشاورات داخلية مع موظفي البنك بالمكاتب القطرية فضلاً عن المقر الرئيسي. وسوف تعطي هذه المشاورات الفرصة لموظفي البنك كي يناقشوا ويتبادلوا الآراء بشأن كيفية تحسين تصميم وتنفيذ السياسات الوقائية الحالية والانتقال نحو الإطار المتكامل المزمع وضعه. وسوف تأخذ المشاورات، التي ستجري إلكترونياً ووجهاً لوجه، أشكالاً متنوعة، من بينها المنتديات المفتوحة، والاجتماعات الموجهة، ومجموعات محاور التركيز، ومؤتمرات الفيديو.

44. **التشاور مع أصحاب المصلحة الخارجيين.** ستسعى عملية التشاور إلى استطلاع آراء مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من أصحاب المصلحة. وستشمل عملية إشراك أصحاب المصلحة والدوائر المعنية، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: (أ) ممثلي البلدان المقترضة؛ (ب) وكالات الأمم المتحدة المعنية؛ (ج) شركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف؛ (د) ممثلي القطاع الخاص؛ (هـ) المنظمات والمؤسسات ذات التوجه الإنمائي؛ (و) الجامعات ومعاهد البحوث التطبيقية؛ (ز) المنظمات والجمعيات المهنية؛ (ح) المنظمات العمالية؛ (ط) ممثلي الشعوب الأصلية؛ (ي) قادة وممثلي عينة من المجتمعات المحلية المتأثرة بعمليات البنك؛ و (ك) منظمات المجتمع المدني على المستويات الدولية والوطنية والمحلية الضالعة في مجال الدعوة أو تقديم الخدمات. وتحظى الملاحظات

التقييمية من قبل مجتمعات محلية تأثرت بشكل مباشر بمشاريع يمولها البنك الدولي تم فيها تطبيق سياسات الإجراءات الوقائية بأهمية خاصة. وسيعقد البنك اجتماعات تشارك فيها فرق عمل مركزة مع المجتمعات المحلية من مجموعة متنوعة من المناطق الجغرافية التي واجهت عددا من القضايا الاجتماعية و/أو البيئية خلال مرحلة تصميم أو تنفيذ مشاريع مولها البنك (بما في ذلك المجتمعات المحلية التي سبق أن أجرى البنك الدولي لقاءات مع المعنيين فيها، وكذلك تلك التي لم يجرى البنك فيها أية مقابلات).

العملية بوجه عام

45. **ثلاث مراحل لعملية المراجعة والتحديث.** يرى جهاز الإدارة أن عملية مراجعة وتحديث السياسات الوقائية سوف تستغرق بوجه عام 24 شهراً وستتألف من ثلاث مراحل رئيسية. وستدمج المراجعة المكونة من ثلاث مراحل عملية تشاور عالمية مع العديد من أصحاب المصلحة لاستطلاع آراء المعنيين بالأمر منهم واستقاء مدخلاتهم بأوسع وأشمل طريقة ممكنة. ويسلط الجدول التالي الضوء على أبرز الأنشطة التي ستشملها العملية بمراحلها الثلاث (وستتوافر تفاصيل إضافية ضمن خطة التشاور والاتصالات المقرر نشرها في الوقت نفسه مع هذه الورقة).

التسلسل الزمني	المرحلة	الوصف
يوليو/تموز 2012 - أبريل/نيسان 2013	المرحلة الأولى: مراجعة عالمية	<p>ستشمل المرحلة الأولى الأنشطة المتزامنة التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • إجراء استعراض عالمي لأفضل الممارسات / الدروس المستفادة • إعداد وتقديم ورقة النهج هذه إلى اللجنة المعنية بالفاعلية الإنمائية • إجراء مشاورات أولية مع البلدان المساهمة والمعنيين من أصحاب المصلحة الداخليين • إجراء مشاورات خارجية سعياً لاستطلاع المدخلات والفرص، والتوجهات الناشئة، والخيارات التي يمكن الاستئارة بها في وضع مسودة الإطار المتكامل، وذلك لمدة أربعة أشهر من تاريخ نشر ورقة النهج هذه على الجمهور • عقد اجتماعات للخبراء بشأن القضايا الناشئة • إعداد مسودة أولية لإطار متكامل، تشمل أهداف عملية المراجعة والتحديث، أخذاً في الاعتبار ما تلقاه فريق العمل من تعقيبات من جانب أصحاب المصلحة
مايو/أيار 2013 - نوفمبر/تشرين الثاني 2013	المرحلة الثانية: وضع المسودة الأولية للإطار المتكامل	<p>ستشمل المرحلة الثانية ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • رفع تقرير إلى اللجنة المعنية بالفاعلية الإنمائية بشأن نتائج أنشطة المرحلة الأولى، وتقديم المسودة الأولية للإطار المتكامل • إجراء مشاورات خارجية ترمي لاستطلاع الآراء بشأن المسودة الأولية للإطار المتكامل، وذلك لمدة ثلاثة أشهر • إعداد مسودة للإطار المتكامل تأخذ في الاعتبار ما تلقاه فريق العمل من تعقيبات المعنيين من أصحاب المصلحة

التسلسل الزمني	المرحلة	الوصف
ديسمبر/كانون الأول 2013 - يونيو/حزيران 2014	المرحلة الثالثة: وضع الإطار المتكامل النهائي وتوصيات السياسات	ستشمل المرحلة الثالثة ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> • رفع تقرير إلى اللجنة المعنية بالفاعلية الإنمائية بشأن نتائج أنشطة المرحلة الثانية، وتقديم المسودة الثانية للإطار المتكامل • إجراء مشاورات خارجية ترمي لاستطلاع الآراء بشأن المسودة الثانية للإطار المتكامل، وذلك لمدة ثلاثة أشهر • إعداد الإطار المتكامل النهائي بحيث يأخذ في الاعتبار ما تلقاه فريق العمل من تعقيبات المعنيين من أصحاب المصلحة • رفع تقرير إلى مجلس المديرين التنفيذيين بشأن نتائج المشاورات حول المسودة الثانية للإطار المتكامل، وتقديم التوصيات المتعلقة بالسياسات للموافقة عليها

46. عملية ذات ثلاث مراحل وثلاث فترات للتشاور. ستتضمن كل من المراحل الثلاث لعملية المراجعة والتحديث فترة للتشاور العام. وبعد اعتماد اللجنة المعنية بالفاعلية الإنمائية لورقة النهج هذه، سيتم البدء بالمرحلة الأولى من المشاورات. ثم سيناقش جهاز الإدارة مسودات الوثائق مع هذه اللجنة قبل بدء مشاورات المرحلتين الثانية والثالثة، وقبل نشر أية مسودة على الجمهور.

- المرحلة الأولى. سيتم وضع ورقة النهج هذه وبعض أسئلة المشاورات الداخلية (انظر المرفق I) على الموقع الإلكتروني للتشاور بغية استقاء التعليقات. وسوف يبدأ البنك عمله مع البلدان المساهمة والمعنيين من أصحاب المصلحة الداخليين سعياً إلى إيجاد توافق في الآراء بشأن نهج المراجعة والتحديث. وفي تلك الأثناء، وفي أعقاب المشاورات الداخلية، سيعقد البنك سلسلة من الحوارات مع مجموعة مختارة من الخبراء بشأن المجالات الناشئة من أجل المساعدة في الاستئارة بما تتمخض عنه هذه الحوارات في التحليل وصياغة المسودة الأولى للإطار المتكامل. وعلاوة على ذلك، فسوف تكون هناك اجتماعات مباشرة وجهاً لوجه مع جماعات أصحاب المصلحة، بمن في ذلك بعض المجتمعات المحلية المختارة من المتأثرين بالمشاريع.

- المرحلة الثانية. ستركز المشاورات خلال هذه المرحلة على استقطاب تعليقات ومرئيات تجاه المسودة الأولية للإطار المتكامل. وسينظم البنك اجتماعات مباشرة ويتصل بالعديد من المواقع عبر مؤتمرات الفيديو من أجل تسهيل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من البلدان. وسوف يستمر عمل مجموعات محاور التركيز مع المجتمعات المحلية المتأثرة خلال هذه المرحلة، كما سيكون باستطاعة المعنيين من أصحاب المصلحة أن يتقدموا بتعليقاتهم إلكترونياً عبر الموقع الإلكتروني. وفضلاً عن ذلك، فستكون هناك سلسلة من المؤتمرات الإلكترونية التي تدور حول موضوعات محددة من أجل تجميع الآراء والمرئيات بشأن تلك الموضوعات.

- المرحلة الثالثة. خلال المرحلة الثالثة والأخيرة، سيتم إجراء المشاورات بالدرجة الأولى عبر شبكة الإنترنت، مع عقد اجتماعات مباشرة إضافية حسب اللزوم.

47. **الموقع الإلكتروني للتشاور.** سيتم إنشاء موقع إلكتروني مخصص للتشاور من أجل إيجاد منتدى لتوزيع ونشر المعلومات بشأن عملية التشاور، ووضع وثائق المشاورات عليه، وإجراء مناقشات عبر شبكة الإنترنت، علاوة على وضع وثائق المعلومات العامة أو الوثائق المؤيدة كي يستتير بها أصحاب المصلحة في مساهماتهم في عملية تقديم المرئيات والتعليقات. وسوف يشتمل الموقع الإلكتروني على آلية لتلقي الملاحظات والتعليقات إلكترونياً (من خلال استمارة استقصاء يمكن أيضاً طباعتها لإرسالها بالفاكس أو بالبريد). وسيتم تلخيص كل ما تم تلقيه من تعليقات عبر هذه الوسائل المختلفة وتبادلها عبر الموقع الإلكتروني للتشاور مع نشرها على الموقع على أساس مستمر طوال الفترات الثلاث لعملية التشاور.

48. **لغات التشاور.** سوف نتاح وثائق التشاور الرئيسية (كورقة النهج، وخطة التشاور والاتصالات، والمسودتين الأولى والثانية لإطار المتكامل) باللغات العربية، والصينية، والإنجليزية، والفرنسية، والبرتغالية، والروسية، والإسبانية).

ثامنا. الموظفون وجهاز الإدارة

49. **الموظفون وإدارة عملية المراجعة والتحديث.** سيشرف على عملية مراجعة وتحديث السياسات الوقائية فريق يتألف من إدارة سياسة العمليات والخدمات القطرية، وشبكة التنمية المستدامة، والإدارة القانونية، بمشاركة إدارة العلاقات الخارجية ومكاتب مناطق عمل البنك. وسيقوم قسم إدارة مخاطر العمليات بتنسيق أعمال هذا الفريق. وسوف يستعين الفريق بما لدى الشبكات الأخرى من معارف وخبرات حسب اختصاص كل منها. كما سيعمل الفريق بالتعاون الوثيق مع مؤسسة التمويل الدولية والمؤسسة الدولية لضمان الاستثمار، وسيسعى للاستعانة بمدخلات مجموعة التقييم المستقلة، وغير ذلك ممن يعينهم الأمر من أصحاب المصلحة الداخليين. وطوال هذه العملية، سيعمل جهاز الإدارة مع مجلس المديرين التنفيذيين من خلال اللجنة المعنية بالفاعلية الإنمائية، كما سيقوم بانتظام بإطلاع الفريق على المستجدات بحيث يمكن لهذه العملية أن تستفيد من آراء مجلس المديرين.

تاسعا. الخطوات التالية

50. **بدء المرحلة الأولى من أنشطة التشاور.** في أعقاب النقاش مع اللجنة المعنية بالفاعلية الإنمائية، سيبدأ جهاز الإدارة المرحلة الأولى من أنشطة التشاور. وستتم ترجمة هذه الورقة ونشرها على الجمهور عقب النقاش مع اللجنة المعنية بالفاعلية الإنمائية بغية تلقي التعليقات لفترة تمتد أربعة شهور. ويمكن الإطلاع على الاستقصاء على الرابط التالي: www.worldbank.org/safeguardsconsultations. وسوف ينطلق هذا الموقع مباشرة عقب الانتهاء من المناقشات مع اللجنة المعنية بالفاعلية الإنمائية. كما سيتم نشر خطة الاتصالات والمشاورات هي الأخرى على شبكة الإنترنت (انظر المرفق أ). وفي حال رغب المعنيون من أصحاب المصلحة الخارجيين في التقدم بأسئلة وتعليقات على هذه الورقة، أو بشأن أي مسألة تتعلق بعملية المراجعة والتحديث، فسيكون بمقدورهم ذلك باستخدام عنوان بريد إلكتروني خاص هو: safeguardconsult@worldbank.org. وسوف يضم الموقع الإلكتروني فضلا عن ورقة النهج هذه مجموعة من الأسئلة الاسترشادية. وسيكون باستطاعة المعنيين من أصحاب المصلحة أن يتقدموا بأسئلتهم باستخدام البرنامج الإلكتروني الخاص بالمشاورات، والذي سيكون متاحاً على الموقع الإلكتروني للتشاور.

المرفق أ: المرحلة الأولى من المشاورات

خلال المرحلة الأولى من المشاورات الخارجية، سيطلب البنك إسهامات ومعلومات تقييمية عن ورقة النهج، على أن يشمل ذلك المجالات التالية التي ستكون مفيدة في إثراء معلومات مسودة الإطار المتكامل:

- جوانب سياسات الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية التي يمكن للبنك تحسينها لضمان أن تظل هذه السياسات أداة فاعلة وكفؤة لتحقيق التنمية المستدامة والنتائج على أرض الواقع؛
- القضايا والتحديات التي برزت أثناء تطبيق سياسات الإجراءات الوقائية؛
- المبادئ الأساسية التي يمكنها تعزيز التنمية المستدامة، والتي ينبغي للبنك أخذها بعين الاعتبار، بما في ذلك المبادئ الواردة بالفعل في السياسات الحالية للإجراءات الوقائية؛
- أمثلة على أطر الاستدامة البيئية والاجتماعية التي ينبغي للبنك أخذها بعين الاعتبار في سياق عملية المراجعة؛
- العوامل الإضافية التي ينبغي للبنك أخذها بعين الاعتبار، بجانب العوامل الدافعة الداخلية والخارجية الوارد وصفها في هذه الورقة؛
- التوصيات المتعلقة بأي من المجالات المستجدة الواردة في هذه الورقة (مثلاً، ذوي لإحتياجات الخاصة؛ صحة العمال وسلامتهم المهنية؛ حقوق الإنسان؛ حيازة الأراضي والموارد الطبيعية؛ الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية؛ المساواة بين الجنسين؛ وتغير المناخ).
- أمثلة على التقييم البيئي والاجتماعي ونهج إدارة المخاطر (التي تستخدمها المؤسسات العامة أو الخاصة) والتي لم يرد ذكرها في السياسات الحالية للإجراءات الوقائية، ولكن يجب أخذها بعين الاعتبار في سياق عملية المراجعة؛
- جوانب الدراسة التي أعدتها مجموعة التقييم المستقلة عام 2010 بشأن سياسات الإجراءات الوقائية والتوصيات المصاحبة التي لها أهمية خاصة لعملية المراجعة والتحديث؛
- التوصيات التي تشجع البنك على تجديد شراكاته مع البلدان المقترضة، بحيث تركز على التزام مشترك بتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية؛
- السبل التي يمكن من خلالها للبنك تحسين مساندة للبلدان المقترضة في جهودها لتعزيز أنظمتها ومؤسساتها فيما يتعلق بممارسات الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية حتى تتمكن من تحقيق نتائج أكثر استدامة على أرض الواقع.